



قوة لبنان في مواجهة الإرهاب: عناصر القوة

ومدينة بشري في أعالي جبال المكمل، وكانت طرابلس ذرة المتوسط في خطة السيطرة على الساحل اللبناني.

وعليه تمثل حرب القصور وتلة قادش، المعركة الفاصلة في الحرب على الإرهاب التكفيري. لقد بينت الاستعدادات العسكرية، في مرحلة متقدمة من الحرب في مدينة القصور وريف حمص المجاور للأراضي اللبنانية، الدور الذي أؤكلته هذه الجماعات لها في استراتيجيتها العسكرية، وعليه فإن تحرير القصور وريف حمص، وجزء كبير من مدينة حمص شكل الضربة القاسية من الناحية العسكرية لخطه غزوة لبنان. إنني كمواطن لبناني أولاً وابن مدينة الهرمل ثانياً، الجارة العريضة لحمص والقصور أجد نفسي في موقع تقديم التحية لأرواح الشهداء الذين سقطوا في الحرب على الإرهاب في هذه المنطقة خاصة فرسان جبل عامل وما أدراك ما جبل عامل وكذلك أبناء الضاحية الجنوبية لبيروت وبلاد جبيل وجبال كسروان وكل لبنان. إن دماءهم الطاهرة في معركة الدفاع المقدس ستبقى دينا على رقابنا وشاهداً علينا إلى يوم القيامة. لقد تحدث لي أخوة كثيرون من أبناء الهرمل عن سماع نداءات اللاسلكي يتوعدون فيها أهلنا، بتناول الغداء على منابع نهر العاصي، بعد أن يقتلوا الرجال ويسبوا النساء، وأنهم قادمون إلى الجبل والساحل وبيروت. كانت هذه هي في الحقيقة خطة غزوه ولكن للحرب قوائينها وللميدان رجال، فقد حصل ما بات معروفاً من هزيمة التكفيريين النكراء، هزيمة كاملة بالمعنى العسكري في حرب القصور، وتلتها حرب القلمون والتي صارت في فصولها الأخيرة، بعد أن تمكن الجيش العربي السوري من تحرير المناطق السورية في قلعة الحصن المحيطة بكل من جرود عكار ومدينة طرابلس.

لعب الجيش اللبناني إلى جانب المقاومة دوراً بارزاً في منطقة عرسال وجروها وفي جرود القاع ورأس بعلبك ولا يزال. وصار من المستحيل على قوات الإرهاب التكفيري تحقيق مكاسب عسكرية في معاركها الانتحارية. معارك الموت المجاني، الناتج عن التعصب والكراهية والعنف الأعمى وأوهام الغزو والسيطرة. استطاع الجيش اللبناني ومخبراته والقوى الأمنية الأخرى من تفكيك المجموعات الإرهابية في الداخل اللبناني واعتقال الشبكات السرية لهم وتجفيف مواردها البشرية والمالية، وخلاياهم

الإرهاب، كان لبنان جيشاً ومقاومة وشعباً من السباقين إليها. وهذا ما يكشفه النظر في المستوى العسكري والأمني من الحرب على الإرهاب، وكيف وجد اللبنانيون أنفسهم جبهة وطنية واحدة في مواجهة غزو إرهابي وصل من تطويق الحدود ومهاجمة المناطق وارتهاان المدن والبلدات إلى ارتكاب مجازر القتل الجماعي في أسواق المدن وتهديد الأمن القومي ووحدة البلاد وسلامة أرضها وحماية حدودها، والحفاظ على سيادتها الوطنيّة، ومصالحها وقيمها، حتى صار خطراً وجودياً باعتبار جميع المكونات اللبنانية سواء أعلنت القوى السياسية هذا الاعتراف أو أبقت له أسبابها الخاصة طي الكتمان...

المستوى العسكري والأمني

ذكرنا أن حركات التكفير الإرهابية ظنت أن لبنان هدفاً سهلاً لها، مستندة إلى ما تظن من وهن وخلل في بنيانه الاجتماعي والسياسي ولذلك وضعت في أولويات استراتيجيتها العسكرية لإكمال السيطرة على حاضرة وادي العاصي وسهل البقاع والجبال الشرقية والغربية المحيطة بهما والاندفاع إلى شواطئ المتوسط على الساحل السوري - اللبناني.

وحددت العدو بالمعنى العسكري لها بكل من حزب الله والمقاومة الإسلامية والجيش اللبناني والقوى الأمنية وجمعت في تكتيكها العسكري بين عمليات الإرهاب بواسطة السيارات المفخخة والصواريخ الموجهة في داخل المدن والبلدات، وحشدت القوى العسكرية على الحدود الشمالية الشرقية للأنقاض في الوقت المناسب في خطة غزو شاملة للبقاع والشمال وصولاً إلى مدن الساحل وجبل لبنان. وحددت لهذه الخطة المحكمة مناطق في سوريا قوامها المنطقة الوسطى، وقاعدتها مدينة حمص، ورأس حربتها مدينة القصور، وريف دمشق وحربته الزيداني للسيطرة على طريق بيروت - دمشق.

تشكل المنطقة الوسطى في سوريا عقدة عسكرية أساسية للسيطرة على لبنان، باعتبارها مفتوحة على البداية من ناحية وعلى الحدود التركية - السورية من ناحية ثانية. وجعلت من القصور، وريف مدينة حمص، مركز تجمع القوات ورأس حربة الغزو المنظر للأراضي اللبنانية، وجعلت لها في لبنان مراكز موزعة بين السلسلتين الشرقية والغربية، بلدة عرسال وجرود عكار الضنيّة المتصلة بجرود مدينة الهرمل

اللبنانية، وعليه نجد أن في مسألة الاعتدال تظهر خسارة المتشددين معاركهم السياسية بفترة قياسية، حيث سرعان ما ينكشف للناس خطورة التعصب والتشدد والمغالاة لصالح الاعتدال والاستقامة. وإذا كان الفساد الاقتصادي والسياسي موجوداً، لكن يجمع اللبنانيون على أنه أمر مكروه. وإذا تكشف أمر الفاسدين، خسروا ما ربحوه وصاروا عاجزين عن تسويق فسادهم. الفساد بكل وجوهه موجود في لبنان لكنه مكروه بصورة عامة ولا يستطيع أحد الدفاع عن الفساد ولا يستطيع الفساد، على خطورته، إفساد الحياة السياسية اللبنانية العامة.

إن بلدًا من سماته السياسية هذه الصفات لا يمكن أن يكون هدفاً سهلاً للغزاة والإرهابيين التكفيريين. وعليه فإن الحياة السياسية الداخلية بديناميكيتها قادرة على تنظيف نفسها من مواضع الفساد، وإصلاح نفسها من عناصر الوهن، لتصبح قادرة على إدارة حياتها والحفاظ على مصالحها وقيمها وسيادتها الوطنية.

ولكن بقدر ما هي صورة الإشكالات اللبنانية في السياسات الداخلية قابلة للحلول، فإن إشكاليات السياسة الخارجية، عربية إقليمية ودولية تبدو أكثر صعوبة والأمر يعود إلى شهية الخارج الإقليمي والدولي على زج أنفه في شؤون البلد الصغير. إن بدت السياسة اللبنانية مقولة الناي بالنفس عن سياسة المحاور والنزاعات التي عصفت بالشرق العربي والإسلامي لكن هذه السياسة لم تكن وأقعية ما فيه الكفاية حيث لو ترك القط لغفا ونام. كيف يمكن الناي بالنفس عن محاربة الإرهاب، وقوى الإرهاب تضع لبنان في أولوية استراتيجيتها للسيطرة على الشرق العربي والإسلامي على ما ذكرنا. وعليه، فإن الناي بالنفس كان ممكناً في حالة إغراق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولكن لا يمكنه أن ينأى بنفسه في الدفاع عن نفسه أمام هجمات الإرهابيين من الغزاة التكفيريين.

إن النقاش الوطني حول سياسة الناي بالنفس وموضوع العلاقة مع المحاور الإقليمية استنفذ أغراضه لجهة أن هذه المحاور حبيقة واقعية، تجذب اللبنانيين للانضمام إليها، لكن الفارق بين محاور يكون للبنان مصلحة مشتركة معها في الدفاع عن نفسه وأخرى تجلب له الضرر والويلات. وعليه فقد استيقظ اللبنانيون بعد غفوة الناي بالنفس إلى ضرورة الانخراط في جبهة حقيقية لمقاومة

طراد حمادة *

يختلف اللبنانيون في ما بينهم حول السياسات الوطنية الداخلية، وتلك واحدة من سمات الأنظمة الديمقراطية. لكن مهلاً، ليست الديمقراطية اللبنانية بقادرة على اجتراح المعجزات، وتحاول بعض القوى السياسية مجافاتها لكن سرعان ما تعود إلى قواعدها حين يظهر أنه لا بديل منها. يتناوب الصراع مع التسوية في السياسة اللبنانية الداخلية لكن الصراع، بعد تجربة الحرب الأهلية يعرف أنه يلزم أن يكون منضبطاً تحت سقف الوحدة الوطنية والحفاظ على السلم الأهلي وانضباط عمل المؤسسات والنظام العام وكلما حصل شطط في توجهات بعض القوى لتغليب الصراع على التسوية لكنها سرعان ما تدرك أن لبنان بلد يقوم على سيادة التسويات.

وعليه، فإن الخطاب السياسي الذي يظهر متوتراً في مراحل معينة يكون أعلى من توترات الواقع السياسي. حيث يعود هذا الواقع ليفرض نفسه على الخطاب فيستقيم ويعتدل إن الخلافات الطائفية إذا ظهرت تظل تحت سقف الشراكة الوطنية والعيش الواحد، والخلافات المذهبية إذا برزت تظل تحت سقف الوحدة الإسلامية ونبد الفتنة العمياء والخلافات السياسية إذا اشتدت تظل تحت سقف التوافق الوطني وعمل المؤسسات والاحتكام إلى الدستور والقوانين، وصندوق الاقتراع.

وهذا على ما ذكرنا بعض تقاليد الديمقراطية اللبنانية وإلى جانب التقليدي الديمقراطي يظهر الحوار الوطني، كواحد من سمات الوضع السياسي اللبناني، مثلما كانت تجربة طاولة الحوار وكذلك بين القوى السياسية، كما هو الأمر بين حزب الله والتيار الوطني الحر، والتيار الوطني الحر والمستقبل والقوات اللبنانية، وحوار اليمين واليسار والقوى الاقتصادية من أرباب العمل والعمل، والحوارات داخل وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك المجتمع الأهلي، بين العائلات والعشائر والمناطق، وغيرها. إن فلسفة الحوار والإعلام الحر وحق التعبير والاعتراف بالآخر المؤتلف المختلف واحدة من سمات النظام اللبناني الظاهرة والباطنة.

إن إرادة الحياة والاعتدال وعشق الحرية والإنتاج والإبداع الأدبي والفني، وامتلاك العلم وتقنياته واحدة من سمات الشخصية

نقولا تويني *

فأما البيتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك. صدق الله العظيم

تابعنا في تجمع عائلات بيروت المؤتمر الصحافي الأخير لرؤساء وأرباب مجالس الأعمال والغرف وما قيل فيه من كلام بحق شعبنا في بيروت ولبنان. ونود الابتعاد عن الأخذ والرد وتأكيد الحقائق الراسخة الآتية عن مدينة بيروت وأهلها... ونحن نتكلم بالأصالة والمعرفة عن هذه المدينة. إن هذه المدينة لأهلها فقراء وأغنياء وليت لله يقدروا أن تساعد الفقر ونعمم اليسر. والفقير هو بالنفس وليس بالمال الغالي والرخيص، وبيروت بساحاتها وشوارعها وأزقتها ملك خالص لشعبها وليس للشركات أو المؤسسات، وحراك شعبها هو دليل حياتها ولا حياة بدون حركة وتغيير. ولشعبنا حق التظاهر والحراك دون المساس بالطبع بمعالم المدينة وممتلكات الدولة أو الغير... نعلم أن التظاهر بالوسط يضر بالتجار والمحال التجارية ولكن ساحات بيروت

موجودة في الوسط والمدينة تجتمع في ساحاتها. والحل السريع لمشكلة النفايات سوف يأتي بالانفراج للجمع. أما في الجوهر أن المتظاهرين لم يتسبوا بالآزمة الاقتصادية في لبنان وحركتهم نتيجة حتمية ومباشرة لآزمة متفاقمة في مدينة مازومة بالمياه العذبة والكهرباء والنفايات والشوارع المكتظة والباطون الزاحف.

ورأيانا أن الاقتصاد والمؤسسات وشعب لبنان يكافح الأزمة وسوف ينتصر عليها بإرادته القوية. كذلك غير صحيح أن سبب الحراك هو نتيجة تحريض من الماركسيين والشيوعيين كما طرح في المؤتمر المذكور. أما الرخص والتنافسية فهما أساس ومحرك العرض والطلب واليد الخفية التي تحرك كما كتب آدم سميث. وإرة والنمو الاقتصادي الحقيقي هو إرساء للفرص الاستثمارية الإنتاجية في قيمة مضافة تراكمية وليس فقط التبادل التجاري المريح. فالرأسمال التجاري أحد مكونات الاقتصاد وليس الاقتصاد في كلبته. وأحد ميزات التبادل التجاري هو بالتحديد توزيع الكتلة النقدية بشكل تبادلي ونقدي واسع وليس ضيقاً من البديهي القول إن

الأزمة الاقتصادية عامة على جميع الدول العربية، ولا مجال هنا للتوسع في ذلك، ولبنان على فلق الزلازل العربية. فنرى دولاً لم تعد دولاً في الجغرافيا ودولاً في حالة حرب أهلية أو إقليمية وتفكك سياسي وجغرافي عريض من المحيط إلى الخليج... ناهيك عن الانقسام العمودي السياسي اللبناني، شطر المجتمع المدني والسياسي إلى شطرين متعادلين، دخلاً في تناحر سياسي عميق ضمن الاصطفاة الإقليمية وطعمم بانقسام طائفي أدى إلى شل العمل الوزاري وابطاء واعاقة الحركة الاقتصادية وشلل المؤسسات الحكومية الأساسية الفاعلة في الاقتصاد كوزارة المالية والداخلية والبيئة والبتترول، فبات القرار السياسي التنفيذي رهينة الانقسام السياسي العامودي نفسه، وباتت الشريعة الكبرى من الشعب ترزح تحت أثقال الحياة اليومية من نقص في الكهرباء والمياه والمجاري، إلى تراكم النفايات إلى أفق مظلم.

أما لو تكلمنا عن دور الأغنياء والنخبة والقيادات الاقتصادية ولا أقول الرأسماليين أو الرأسمالية الإنتاجية حيث

أغنياء الفرص - أغنياء البلاط - أغنياء الدولة

لا أظن أن لبنان عرفها أو ذاق طعمها إلا في النوادر، فهذه الفئة لم تشعر حتى الآن أن عليها تغيير نمط تعاطيها الشؤون العامة الوطنية والاقتصادية، وأزمة النفايات الأخيرة أثبتت ما هي نهاية ونتائج الاحتكار الوخيمة على الاقتصاد والمجتمع وليس عليك أن تكون ماركسي أو شيوعي بل من المدرسة الليبرالية الاقتصادية نفسها التي يتغنى بها أرباب المؤتمر (رؤساء الغرف التجارية) لكي تقول إن الربيع الاحتكاري في لبنان يمثل 16% من الدخل القومي، وفي يد 1% فقط من المستثمرين القابعين خلف الحصرية والعلاقات الطيبة الدافئة مع مراكز القرار في الدولة والحكم وهم يخرقون أي تكتل سياسي بكل عناد وهم موجودون في كل مراكز القرار السياسي. ونكرر أن لبنان بلد صغير والكل يعرف الفرد والفرد يعرف الكل وتاريخ الحسب والنسب والجبوحة من عدنها معروف من الجميع.

فنحن نكرر أرقاماً جاءت بها دراسة وزارة الاقتصاد اللبنانية، أن ثلثي الاسواق اللبنانية تخضع للاحتكار، أما دراسة البنك الدولي عن عام 2006 عن الاحتكارات